الخلاف على القنبلة الذرية

للأســـتاذ عمر حليق

قنبلتان ألقتهما طائرتان يقودهما نفر من الطيارين الأمريكان على جزر اليابان فقتل ١١٥ ألف شخص وأصيب ١١٠ آلاف آخرون بجراح مختلفة ، وزالت من الوجود معالم مدينتين كانتا تموجان بالحياة . وأصبحت كارثة هاتين المدينتين اليابانيتين (ناكي ساتي) و (هيروشيما) علما على البعبع الذرى الذى يهدد الحضارة والإنسانية .

لم يكن وزن هاتين القنبلتين يزيد على بضعة أرطال ، ولكنهما كانتا مشحونتين بقوى متفجرة تعادل ٤٠ ألف طن من أشد الديناميت والبارود تفجراً ، وتحتاج إلى عشرة آلاف طائرة ضخمة لتنقل هذه الأطنان وتلقى بها على هاتين المدينتين .

هذا تقدير للفظاعة الكامنة فى القنبلة الذرية — التى حاولت هيئة الأمم المتحدة معالجتها خلال السنوات الثلاث الماضية فلم تفلح حتى الآن .

إن مراقبة الطاقة الذرية على نطاق دولى مشكلة لا تعطيها الصحافة العالمية وألسنة الرأى العام الدولى ما تستحقه فعلا من أهمية ودراسة ، خصوصاً وإن الروس والأمريكان وحلفاءهم قد اختلفوا اختلافاً شديداً لخطورة هذه المراقبة ، ولخطورة الطاقة الذرية وما تنتجه من قنابل ومهلكات جهنمية . وسبب هذا الاختلاف لا يعود إلى عجز فى التقدير ، ولكن لأن المصالح الشخصية للدول الكبرى قد طغت على مصلحة الإنسانية والحضارة وصدّت مندوبى الدول الكبرى وصناع السياسة فيها عن تضحية منفعتهم الفردية العاجلة المؤقتة فى سبيل الحضارة والمدنية التى تهددها الطاقة الذرية وأسلحتها الجهنمية بالمحق والإبادة .

وقد أحال مجلس الأمن الدولى قضية مراقبة الإنتاج الذرى على الجمعية العمومية فى دورتها الثالثة الحالية بباريس وأردف هذه الإحالة بتوصية لخواها أن هذه القضية تحتاج إلى اهتمام خاص ومزيد من الجهد والعناية والرغبة فى التعاون والإخلاص وحسن النية .

ومن سخرية القدر فى شؤون الطاقة الذرية أن اختلاف الدول الكبرى على مراقبة الإنتاج الذرى قد حال بين الإنسانية وبين أن تستفيد إفادة لا حد لها من هذه الطاقة الهائلة التى لولا القيود على إنتاجها لاستطاعت الآن أن توجّه توجيهاً فيه خدمة للصناعة السلمية وما يلحق بها من نواحى الحضارة والتقدم الآلى والفنى فى عالم يعانى أزمة فى الغذاء والمواصلات وتزايد السكان ومشاكل سياسية واقتصادية واجتماعية عديدة . فإن الطاقة الذرية إذا أنتجت لخدمة الصناعة السلمية ستحل مشاكل الوقود من البترول والكهرباء والفحم الحجرى وهى مواد يشتد التنافس الدولى عليها وتدفع إلى الحروب وتعانى الشعوب الفقيرة الحرمان منها .

كان أول خطوة فى سبيل هذه المراقبة الدولية اجتماع تمهيدى عقدته حكومات بريطانيا وكندا والولايات المتحدة فى منتصف نوفمبر ١٩٤٥ فى مدينة واشنطون عاصمة الولايات المتحدة الأمريكية . وقررت هذه الحكومات الثلاث فى ذلك الاجتماع بأن مصلحة السلم العالمى تتطلب مراقبة الإنتاج الذرى على نطاق دولى واسع وبالتعاون الوثيق بين حلفاء الغرب وروسيا السوفييتية وحلفائها . ثم كانت الخطوة الثانية فى شهر ديسمبر من عام ١٩٤٥ نفسه ولكن الاجتماع كان فى موسكو هذه المرة لمناسبة انعقاد مؤتمر وزراء خارجية الدول الكبرى . وأقر اجتماع موسكو نفس المبدأ الذى أقره اجتماع الحلفاء الأنجلوسكسون فى واشنطون فى اجتماعهم الأول . وقررت الدول الثلاث الكبرى (روسيا وبريطانيا وأمريكا) فى اجتماع موسكو هذا دعوة فرنسا والصين وكندا لوضع مشروع دولى لمراقبة الطاقة الذرية وتقديمه إلى الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة فى دورتها الأولى بلندن فى مطلع عام ١٩٤٦ . وقررت الجمعية العمومية فى تلك الدورة تأليف « لجنة الطاقات الذرية » لتحقيق مشروع مراقبة الإنتاج الذرى على نطاق دولى .

وهذه اللجنة مؤلفة من ١١ عضواً هم أعضاء مجلس الأمن الدولى مضافاً إليهم كندا ، لأن كندا إحدى الدول الثلاث التى تملك سر القنبلة الذرية .

وأعطيت الصلاحية للجنة الطاقة الذرية هذه أن تضع مشروعات عملية لتحقيق المراقبة الدولية على جميع أنواع الإنتاج الذى تستعمل فيه الطاقة الذرية والتأكد من أن الدول التى

تستطيع الإنتاج الذرى لا تستعمله لبناء أسلحة ، بل لخدمة الصناعة السلمية والطب وما إلى ذلك من نواحى الحضارة والعمران ، وكلفت اللجنة باتخاذ خطوات عملية لمساعدة هيئة الأمم المتحدة لتتثبت من صرامة المراقبة الدولية ومفعوليتها بالتفتيش والاستقصاء وما إلى ذلك .

واجتمعت لجنة الطاقة الذرية هذه لأول مرة فى نيويورك فى صيف عام ١٩٤٦ ووضع أمامها اقتراحان لمراقبة الإنتاج الذرى أحدهما قدمته أمريكا وهو يشمل وجهة نظر الحلفاء ، والآخر قدمته روسيا السوفياتية . وقد مضى على اللجنة عامان كاملان دون أن تصل إلى الموافقة النهائية على أحد الاقتراحين ، وكان آخر أعمالها أن ألقت بهذين الاقتراحين فى أحضان الجمعية العمومية التى تجتمع بباريس أما فحوى الاقتراحين فهى كما يلى :

١ — الاقتراح الأمريكى يدعو إلى إنشاء سلطة دولية لتحسين الإنتاج الذرى ليخدم الصناعة السلمية والطب والمواصلات وما إلى ذلك . ويكون لهذه السلطة حق الإشراف على جميع وسائل الإنتاج الذرى فى جميع الدول ويكون لها الحق كذلك فى أن تمنع أى دولة من الدول من صنع المنتجات الذرية الفتاكة .

ولهذه السلطة الدولية أن تصل إلى فرض مراقبتها على خطوات إلى أن تستطيع نهائياً منع إنتاج القنابل الذرية منعاً باتاً وعلى نطاق دولى واسع . وقد نص الاقتراح الأمريكي على التخلص من القنابل الذرية الموجودة الآن فى حوزة بعض الدول الكبرى ، كما نص على أن حق النقض (الفيتو) الذى تتمتع به الدول الكبرى فى هيئة الأمم المتحدة يجب أن لا يطبق على الدول التى تخالف هذه السلطة الدولية لمراقبة الإنتاج الذرى . وبالإجمال فإن الاقتراح الأمريكى يدعو إلى التعاون الدولى لمراقبة التسلح الذرى على أسس عملية تتطلب حسن النية والرغبة فى خدمة السلام .

٢ — أما الاقتراح الروسى فهو يختلف اختلافاً جوهرياً عن الاقتراح الأمريكى فى جميع النقاط . وهو يدعو إلى تحطيم القنابل الذرية الموجودة فى حوزة حلفاء الغرب ، ومنع إنتاج الأسلحة الذرية من قنابل وغيرها منعاً باتاً ، ويدعو الاقتراح الروسى الأمم المتحدة لمؤتمر دولى يسن القوانين لمنع التسلح الذرى ويضع أسس المراقبة الدولية على نطاق عالمى . وأصر الروس على الاحتفاظ بحق الفيتو فيما يختص بشؤون الإنتاج الذرى .

ولم يوافق الروس على الرأى الأمريكى القائل بضرورة وضع جميع مشاريع الإنتاج الذرى التى تقوم بها الدول تحت سلطة عالية واحدة تسيطر على جميع وسائل الإنتاج وحدها وتمنع جميع الدول من العمل فى الإنتاج الذرى منفردين . ورأى الروس أن تظل حرية الإنتاج الذرى فى يد الدول ، ولكن يجب أن يأخذ عليها عهد بعدم استعماله للتسلح وصنع القنابل الجهنمية .

وظلت لجنة الطاقة الذرية تبحث هذين الاقتراحين الروسى والأمريكى سنتين ، وكانت نتيجة مراحل البحث أن وافقت أكثرية أعضاء اللجنة ومن بينها — سوريا — على الاقتراح الأمريكى ولم يصوت مع روسيا سوى حليفتها أكرانيا.

ويقول مناصرو الرأى الروسى أن الاقتراح الأمريكى لمراقبة التسلح الذرى وإنتاج الطاقة الذرية يرمى إلى جعل الولايات المتحدة صاحبة النفوذ الأعظم في الإنتاج الذرى ، خصوصاً وأن أمريكا هى الدولة الوحيدة التى أتقنت صناعة هذا الإنتاج ، وأن رغبتها فى تقييده الآن يرجع إلى رغبتها فى منع الدول الأخرى عن بلوغ المستوى الذى بلغته هى فى التقدم الفنى والصناعى فى شؤون الطاقة الذرية . وينتقد أنصار الرأى الروسى الاقتراح الأمريكى أيضاً بأنه يشتمل على التدخل فى شؤون الدول المستقلة وهو اعتداء على سيادتها واستقلالها الداخلى .

ويجيب أنصار المشروع الأمريكى على ذلك قائلين أن أمريكا بموجب اقتراحها قد تنازلت عن حقوقها فى احتكار إنتاج الطاقة الذرية وضمتها فى يد سلطة دولية تستطيع روسيا المشاركة فيها فى إخلاص وحسن نية . أما أن الاقتراح الأمريكى يتضمن التدخل فى شؤون الدول المستقلة ويعتدى على سيادتها فهو لا يتفق مع روح التعاون الدولى ، وأن أى مشروع يتطلب التعاون الدولى يجب أن يكلف الدول التنازل عن بعض حقوقها فى خدمة السلام والتعاون الدولى .

هذه بإيجاز مشكلة مراقبة الطاقة الذرية — وهى مشكلة خطيرة فى ظروف دولية تضع الشعوب على أهبة الاستعداد العسكرى ، وهى مشكلة مخيفة لعلها أهم المشاكل الدولية قاطبة .

وهى الآن معروضة على الجمعية العمومية بباريس . ترى هل تستطيع الثمانى والخمسون دولة المجتمعة هناك أن تحلها ؟

يقول الخبراء إن هذا مستحيل — لأن فى المشكلة نقاطا فنية وعسكريه لا يحلها الجدل السياسى ، وليست الجمعية العمومية إلا برلماناً دولياً محصوله السياسة والجدل القانونى .